

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠١١/١

باعتتماد خطة التنمية الخمسية الثامنة ٢٠١١م - ٢٠١٥م

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى قانون التنمية الاقتصادية لسنة ١٩٧٥م ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٠/١ بإنشاء صندوق الاحتياطي العام للدولة ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١ باعتتماد خطة التنمية الخمسية الخامسة والمحاور
الأساسية للاقتصاد العماني ،
وحرصا على إرساء الدعائم الأساسية لاستدامة التنمية من خلال مواصلة العمل التنموي
في إطار استراتيجية التنمية طويلة المدى ١٩٩٦م - ٢٠٢٠م ،
وتأكيدا على ضرورة إيلاء أهمية أكبر لتطوير المجالات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية ،
وبهدف تسريع وتأثير التنويع الاقتصادي ،
وتعزيزا لدور القطاع الخاص في مسيرة التنمية وتطويرا لمشاركته في برامجها ،
وفي ضوء ما توصل إليه مجلس الوزراء والجهات التي ساهمت في الإعداد للخطة
من نتائج في هذا الصدد ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى :

تعتمد خطة التنمية الخمسية الثامنة ٢٠١١م - ٢٠١٥م الموضحة أهدافها في الملحق
رقم (١) المرفق .

المادة الثانية :

يراعى فى تنفيذ الخطة الالتزام بالمرتكزات الأساسية لإطارها المالى الواردة فى الملحق رقم (٢) المرفق .

المادة الثالثة :

على وزارة الاقتصاد الوطنى نشر تفاصيل خطة التنمية الخمسية الثامنة فى تقارير خاصة تصدر لهذا الغرض .

المادة الرابعة :

على جميع الوزارات والجهات الحكومية تنفيذ خطة التنمية الخمسية الثامنة المشار إليها دون إخلال بأحكام القانون المالى وقانون المناقصات .

المادة الخامسة :

تجرى اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية تقييما سنويا للخطة تراعى فيه المتغيرات الاقتصادية التى تطرأ على الساحتين الداخلية والخارجية .

المادة السادسة :

ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من الأول من يناير ٢٠١١ م .

صدر فى : ٢٦ من محرم سنة ١٤٣٢ هـ

الموافق : ١ من يناير سنة ٢٠١١ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

الملحق رقم (١)

بشأن أهداف خطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١م - ٢٠١٥م)

- ١ - تعزيز فرص مواصلة النمو بالسعى إلى تحقيق معدلات للنمو الاقصادى لا يقل متوسطها السنوى بالأسعار الثابتة لفترة الخطة عن ثلاثة فى المائة (٣%)، وذلك من خلال حفز الطلب المحلى وتنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار، ووضع استراتيجية لرفع الإنتاجية، والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية والطاقات الإنتاجية والبنية الأساسية القائمة .
- ٢ - العمل على تحقيق معدلات تضخم منخفضة طوال فترة الخطة من خلال تطوير أساليب الرقابة على الأسواق وتوعية المستهلكين، وتشجيع الموردين على تنوع وتوسيع مصادر وارداتهم من السلع .
- ٣ - الاهتمام بالمجالات الاجتماعية مع الأخذ فى الاعتبار التوازن بين مختلف المحافظات والمناطق وذلك من خلال مواصلة الجهود المكثفة للارتقاء بحياة المواطنين من خلال توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات الثقافية والرياضية وذلك بما يتناسب مع الموارد المتاحة .
- ٤ - التوسع فى توفير فرص عمل جديدة للقوى العاملة الوطنية من خلال تشجيع الاستثمار الخاص فى القطاعات ذات كثافة العمل العالية خاصة خارج محافظة مسقط والاستمرار فى سياسة التعميم والإحلال وتطويرها، والعمل على تحسين درجة الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .
- ٥ - السعى إلى تحقيق معدلات التحاق تامة فى التعليم العام، ورفع الطاقة الاستيعابية فى التعليم العالى مع التركيز على التخصصات التى يحتاجها سوق العمل، للوصول والارتقاء بالجودة والحفاظ عليها وفق المعايير الدولية فى كل المراحل، مع الأخذ فى الاعتبار الإمكانيات المالية للحكومة وضرورة العمل على دراسة توجهات جديدة تساعد فى تنوع مصادر تمويل قطاع التعليم بمراحله ومجالاته المختلفة إلى جانب تشجيع زيادة الاستثمار الخاص فى القطاع .

٦ - التأكيد على الاستمرار فى إعطاء الأولوية فى تخصيص الإنفاق الحكومى لتوفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم عام وإسكان وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحى بجانب تطوير قطاعات النفط والغاز ، مع العمل على برمجة الإنفاق بحيث يخدم أهداف السياسة المالية كآلية أساسية لحفز الطلب المحلى دون الإخلال بشروط ومتطلبات استدامة أوضاع المالية العامة فى المدى المتوسط .

٧ - العمل على استكمال مشاريع البرنامج الإنمائى للوزارات المدنية المرحلة من خطة التنمية الخمسية السابعة ، والتركيز فى تخصيص اعتمادات المشاريع الجديدة لخطة التنمية الخمسية الثامنة على القطاعات الاجتماعية والبنية الأساسية ، والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية وتلك التى تحقق أهداف الخطة .

٨ - تكثيف وتعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بما يكفل تحقيق الاستقرار وحفز النمو الاقتصادى ، وكذلك حفز قطاع المصارف على زيادة حجم الائتمان المصرفى خاصة للقطاعات الإنتاجية وتشجيع الادخار، وتبنى البنك المركزى العماني لآليات مبتكرة تخدم ذلك ، وتعزيز الثقة فى قطاع المال من خلال دعمه وتطوير أساليب الإشراف عليه ، وزيادة اهتمام القطاع المصرفى بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٩ - إيلاء اهتمام أكبر بالبعد الإقليمى للتنمية بالتعرف على احتياجات المحافظات والمناطق من الخدمات الاجتماعية والمشاريع الإنتاجية والسعى إلى توفيرها فى حدود الإمكانيات المالية المتاحة .

١٠ - السعى إلى تطوير موارد المياه وتقليص الفجوة بين عرض الموارد المائية والطلب عليها من خلال زيادة إنتاج المياه المحلاة وحفر الآبار وترشيد الاستخدام ، وذلك فى ضوء ما جاءت به الخطة الرئيسية لموارد المياه .

١١ - الاستمرار فى تبنى السياسات الهادفة إلى رفع معدلات إنتاج النفط والغاز والتوسع فى عمليات الاستكشاف لزيادة احتياطياتهما ومواصلة تبنى سياسات مراجعة الاحتياطيات الحالية ، ومواصلة استخدام أساليب متقدمة فى عمليات الاستخراج والاستكشاف وتقييم الاحتياطيات ، مع حث الشركات العاملة فى القطاعين على تبنى أساليب إنتاجية تتسم بفاعلية لخفض التكلفة ، ومتابعة وتقييم جهود هذه الشركات على هذا الصعيد .

١٢ - اعتماد البدائل والسياسات المقترحة فى استراتيجية الطاقة لإدارة العجز فى إمدادات موارد الطاقة ، خاصة بديل إدارة الطلب على الغاز ، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، وذلك من خلال الالتزام بكميات الغاز المخصصة للمشاريع وفقا للاتفاقيات المبرمة حاليا مع مراجعة ذلك فى ضوء نتائج دراسات زيادة الاحتياطيات وتقييمها والجهود المبذولة تجاه استيراد الغاز من الخارج ، ورفع كفاءة استخدام الغاز خاصة فى قطاع الكهرباء ، والعمل على إنتاج الكهرباء من خلال الطاقة المتجددة .

١٣- تعزيز فرص استدامة التنمية السياحية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية والإرث الثقافى والطبيعى ، مع بذل المزيد من الجهود لتشجيع السياحة الداخلية ، وتكثيف الترويج السياحى الخارجى خاصة فى الدول المجاورة وتوسيع نطاقه ليشمل الأسواق الناشئة وضمان جودة المنتج السياحى بما يكفل التصدى بكفاءة للتحديات التى تفرضها المنافسة القوية التى يتسم بها السوق العالمى للسياحة خاصة فى ظل الانكماش الحالى للاقتصاد العالمى .

١٤ - العمل على تنفيذ الاستراتيجية الصناعية خاصة فيما يتصل بتطوير صناعة تقنية المعلومات والبرمجيات والأعمال الإلكترونية ذات الكثافة المعرفية ، والصناعات البتروكيماوية وتجارة المناطق الحرة وصناعة التجميع وإعادة التصدير والصناعات السياحية ، وذلك من خلال إصلاح الأطر المؤسسية وتشجيع الاستثمار وتوفير الكوادر المؤهلة وتشجيع البحث العلمى فى هذه المجالات .

١٥ - إيلاء اهتمام خاص بتطوير قطاعى الزراعة والأسماك لتعزيز الأمن الغذائى وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية بالمناطق الريفية .

١٦ - حفز القطاع الخاص المحلى على الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنى على جذب الاستثمار الأجنبى فى ظل تقلص تدفقاته عالميا ، وذلك من خلال إدخال المزيد من التحسينات فى الأطر التنظيمية والقانونية والضريبية المتعلقة بعمل القطاع الخاص ، وحثه على القيام بمسؤوليته الاجتماعية خاصة فيما يتصل بتوفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية وتدريبها ، وتحقيق التكافل الاجتماعى وتنمية المجتمعات التى يعمل فيها .

١٧ - تكثيف الجهود المتصلة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تطوير الآليات المعتمدة بهذا الخصوص وتشجيع الشركات الكبرى على تعزيز ارتباطها بهذه المؤسسات من خلال زيادة طلبها على منتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

١٨ - العمل على تنفيذ استراتيجية البحث العلمى من خلال إيلاء اهتمام خاص بمجالات البحث العلمى ذات الأولوية خاصة مجالات الاستخلاص المعزز للنفط والغاز، معالجة وتحلية المياه، ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير البدائل المتجددة، الحفاظ على البيئة، وتطوير نظم المعلومات والاتصالات .

١٩ - تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية مجتمع عمان الرقمى والعمل على استكمال مدن التقنية والحاضنات العلمية ودعم صناعة البرمجيات وخدمات الحاسوب الأخرى . ووضع مخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية فى متناول المختصين والباحثين ورجال الأعمال والمستثمرين .

٢٠ - الاهتمام بالجوانب البيئية للتنمية وعلى وجه الخصوص تداعيات التغير المناخى .

٢١ - تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإدارى للدولة والعمل على الاستفادة من المستجدات على الصعيدين المحلى والدولى فى تجويد أداء العاملين والتركيز بصفة خاصة على تحقيق الاستفادة القصوى من التطور التقنى فى مجال تقنية المعلومات والاتصالات لتسهيل الإجراءات وإنجاز المعاملات .

٢٢ - ترقية العمل الإحصائى من خلال تنمية القدرات الإحصائية وتعزيز جودة المنتجات الإحصائية وتطوير النشر الإحصائى وخدمات المستخدمين مع زيادة الوعى بالدور الهام للبيانات والمعلومات الإحصائية فى التخطيط واتخاذ القرارات فى شتى المجالات .

٢٣ - العمل على توجيه النشاط الإعلامى لخدمة مسيرة التنمية فى السلطنة . وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى المجالات الإعلامية المختلفة .

الملحق رقم (٢)

بشأن المرتكزات الأساسية للإطار المالى

لخطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١ م - ٢٠١٥ م)

- ١ - حفز الطلب المحلى دعما للنمو دون الإخلال بشروط ومتطلبات استدامة أوضاع المالية العامة فى المدى المتوسط .
- ٢ - إعطاء الأولوية فى تخصيص الإنفاق الحكومى لتوفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم عام وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحى بجانب تطوير قطاعى النفط والغاز .
- ٣ - تكثيف وتعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية بما يكفل الاستقرار الاقتصادى ويحفز النمو .
- ٤ - تحويل قيمة خمسة عشر ألف (١٥٠٠٠) برميل يوميا إلى صندوق الاحتياطى النفطى وفقا للأسعار السائدة فى السوق وعدم إدراج تحويلات إلى صندوق الاحتياطى العام للدولة فى تقديرات الخطة .
- ٥ - مواصلة السعى إلى زيادة الإيرادات غير النفطية .
- ٦ - تمويل عجز الميزانية من خلال السحب من مخصص الطوارئ والاقتراض .
- ٧ - توجيه أى زيادة قد تتحقق فى إيرادات النفط الفعلية خلال سنوات الخطة من ارتفاع أسعار النفط ومعدلات إنتاجه إلى تمويل العجز الفعلى للميزانية وتحويل الفائض إلى الاحتياطيات .

الإطار المالى لخطة التنمية الخمسية الثامنة

تقديرات الإيرادات والمصروفات الحكومية

خلال خطة التنمية الخمسية الثامنة ٢٠١١م - ٢٠١٥م

مليون ريال عمانى

الإجمالى لفترة الخطة	خطة التنمية الخمسية الثامنة					البيانات
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٤٤٨٥ ٢٩٤	٩٢٤ ٦٠	٨٨١ ٦٠	٨٩٢ ٥٨	٨٩٢ ٥٨	٨٩٦ ٥٨	متوسط الإنتاج اليومي (ألف برميل) متوسط السعر (دولار أمريكي / برميل)
٢٥٤٩٨ ٦١٨	٥٤٦٣ ١٢٦	٥٠٧٢ ١٢٦	٤٩٠٢ ١٢٢	٤٩٨٣ ١٢٢	٥٠٧٨ ١٢٢	أولا : الإيرادات : إيرادات النفط - ناقصا : التحويل إلى صندوق الاحتياطي النفطى
٢٤٨٨٠ ٤٧٧٠ ٧٥٦٥ ١٧١ ١٠٩	٥٣٣٧ ٩٧٩ ١٧٢٥ ٢٤ ٣٥	٤٩٤٦ ٩٧٩ ١٦٠٠ ٢٥ ٣٥	٤٧٨٠ ٩٥٧ ١٥٠٠ ٣٤ ٩	٤٨٦١ ٩٣٥ ١٤٠٠ ٤٠ ١٤	٤٩٥٦ ٩٢٠ ١٣٤٠ ٤٨ ١٦	١ - صافى إيرادات النفط ٢ - إيرادات الغاز الطبيعى ٣ - إيرادات جارية أخرى ٤ - إيرادات رأسمالية ٥ - استرداد رأسمالية
٣٧٤٩٥	٨١٠٠	٧٥٨٥	٧٢٨٠	٧٢٥٠	٧٢٨٠	إجمالى الإيرادات
٨٥١٠ ١٥٨٠٠ ١٢٧٤ ٤١٢ ٣٧٥	١٧٥٠ ٣٦٠٠ ٢٧٩ ٨٥ ٧٥	١٧١٥ ٣٣٥٠ ٢٦٨ ٨٢ ٧٥	١٧١٥ ٣١٥٠ ٢٦١ ٧٦ ٧٥	١٦٨٠ ٢٩٥٠ ٢٤١ ٨٩ ٧٥	١٦٥٠ ٢٧٥٠ ٢٢٥ ٨٠ ٧٥	ثانيا : الإنفاق أ - المصروفات الجارية ٦ - مصروفات الدفاع والأمن القومى ٧ - مصروفات الوزارات المدنية ٨ - مصروفات إنتاج النفط ٩ - مصروفات إنتاج الغاز ١٠ - فوائد على القروض
٢٦٣٧١	٥٧٨٩	٥٤٩٠	٥٢٧٧	٥٠٣٥	٤٧٨٠	جملة المصروفات الجارية

تابع - الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الثامنة

تقديرات الإيرادات والمصروفات الحكومية

خلال خطة التنمية الخمسية الثامنة ٢٠١١م - ٢٠١٥م

مليون ريال عمانى

الإجمالي لفترة الخطة	خطة التنمية الخمسية الثامنة					البيان
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
						ب - المصروفات الاستثمارية
٦٠٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١١ - المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية
٣٢٠٠	٦٩٢	٥٩٢	٥٥٨	٦٤٠	٧١٨	١٢ - مصروفات إنتاج النفط
٣٤٠٧	٦٠٧	٧٠٦	٧٣٥	٧٦٥	٥٩٤	١٣ - مصروفات إنتاج الغاز
١٢٦٠٧	٢٤٩٩	٢٤٩٨	٢٤٩٣	٢٦٠٥	٢٥١٢	جملة المصروفات الاستثمارية
						ج - المساهمات ونفقات أخرى
١٢٩	٢٧	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	١٤ - دعم فوائد القروض التنموية الإسكانية
٢٣٦٤	٣١٧	٣٤٣	٥٠٢	٥٨٧	٦١٥	١٥ - مساهمات فى مؤسسات محلية وإقليمية ودولية
١٢٣٩	٢٦٨	٢٧٢	٢٦٢	٢٣٨	١٩٩	١٦ - دعم قطاع الكهرباء
٣٧٣٢	٦١٢	٦٤٢	٧٩٠	٨٥٠	٨٣٨	جملة المساهمات والنفقات الأخرى
٤٢٧١٠	٨٩٠٠	٨٦٣٠	٨٥٦٠	٨٤٩٠	٨١٣٠	إجمالي الإنفاق العام
٥٢١٥	٨٠٠	١٠٤٥	١٢٨٠	١٢٤٠	٨٥٠	عجز الميزانية العامة